Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 74, Part (2): 628-641
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.74.2.30

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The impact of delaying the approval of the general budget on economic performance in Iraq: A time analysis for the period 2004–2024

Baydaa gawld kisam*, Murtaza Rashid Ali
College of Administration and Economics/Wasit University

Keywords:
General budget, economic performance, Iraq, investment spending, economic growth, fiscal losses.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	22 Jan. 2026
Received in revised form	02 Feb. 2026
Accepted	02 Feb. 2026
Available online	30 Jun. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Baydaa gawld kisam
College of Administration and Economics/Wasit University

Abstract: This research aims to analyze the impact of delays in approving the general budget on economic performance in Iraq during the period 2004–2024. The research employs a quantitative and qualitative time-based analysis methodology, utilizing official data related to the general budget and macroeconomic indicators such as growth, unemployment, investment spending, and the fiscal deficit.

The results show that budget delays negatively affect economic performance. Years with significant delays witnessed a decline in the growth rate, an increase in unemployment, and a decrease in investment spending, with cumulative losses estimated at approximately 45 trillion Iraqi dinars during the study period. The recurring delays are primarily attributed to political and structural factors, including the lack of parliamentary consensus, fluctuations in oil prices, and weak administrative capacities.

Based on these findings, the research recommends legislative reforms to establish a timeframe for budget approval, the creation of an emergency fund to ensure the continuity of vital projects, and the use of digital tools in financial planning to enhance the efficiency of budget preparation.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 74, Part (2): 628-641
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.74.2.30

أثر تأخير إقرار الموازنة العامة على الأداء الاقتصادي في العراق: تحليل زمني للفترة 2004-2024

بيداء جواد كاظم **مرتضى راشد علي**
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة واسط

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر تأخير إقرار الموازنة العامة على الأداء الاقتصادي في العراق خلال الفترة 2004–2024. اعتمد البحث على منهجية تحليل زمني كمية ونوعية، مستخدماً البيانات الرسمية المتعلقة بالموازنات العامة ومؤشرات الاقتصاد الكلي مثل النمو، البطالة، الإنفاق الاستثماري، والعجز المالي.

أظهرت النتائج أن تأخير الموازنة يؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي، إذ شهدت السنوات ذات التأخير الحاد انخفاضاً في معدل النمو، ارتفاعاً في البطالة، وتراجعاً في الإنفاق الاستثماري، مع خسائر تراكمية تقدر بحوالي 45 تريليون دينار عراقي خلال فترة الدراسة. ويرجع التأخير المتكرر أساساً إلى عوامل سياسية وهيكلية، منها غياب التوافق البرلماني وتقلبات أسعار النفط وضعف القدرات الإدارية.

بناءً على ذلك، يوصي البحث بإصلاحات تشريعية لتحديد سقف زمني لإقرار الموازنة، إنشاء صندوق طوارئ لضمان استمرارية المشاريع الحيوية، وتوظيف الأدوات الرقمية في التخطيط المالي لتعزيز كفاءة إعداد الموازنات.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، الأداء الاقتصادي، العراق، الإنفاق الاستثماري، النمو الاقتصادي، الخسائر المالي.

المقدمة

تُعدّ الموازنة العامة إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمدها الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق أهدافها التنموية والاجتماعية، إذ تمثل الإطار التشريعي والتنفيذي الذي ينظم الإيرادات والنفقات العامة ويعزز الأداء الاقتصادي، إذ إن كفاءة هذه الأداة لا ترتبط فقط بمحتواها المالي، بل تتأثر بشكل جوهري بانتظامها الزمني، ولا سيما توقيت إقرارها وتنفيذها.

وفي الاقتصادات التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي، غالباً ما يؤدي تأخير إقرار الموازنة العامة إلى تعطيل السياسة المالية وتراجع فاعلية الإنفاق العام في تحفيز الناتج المحلي الاجمالي. ويُعد العراق نموذجاً واضحاً لهذه الظاهرة، نظراً لاعتماده الكبير على الإيرادات النفطية ودور الدولة المحوري في إدارة النشاط الاقتصادي، ما يجعل انتظام الموازنة شرطاً أساسياً لاستمرار المشاريع الاستثمارية، ودفع الرواتب، وتقديم الخدمات العامة.

شهدت الفترة الممتدة بين عامي 2004 و2024 تأخيرات متكررة في إقرار الموازنات العامة في العراق، مما ألقى بظلال سلبية على تنفيذ الإنفاق الاستثماري وأدى إلى تفاقم حالة عدم اليقين المالي .انعكس ذلك على العديد من مؤشرات الأداء الاقتصادي، مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات البطالة، وحجم الإنفاق الاستثماري .بناءً على هذه الخلفية، يهدف هذا البحث إلى دراسة الأثر الزمني لتأخير إقرار الموازنة العامة على الأداء الاقتصادي في العراق خلال هذه الفترة، مع

التركيز على تشخيص الاختلالات المالية وتقديم توصيات فعالة تسهم في تعزيز الأداء الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: الإطار العام للبحث

أولاً. أهمية البحث: يبرز هذا البحث أهميته من خلال تحليل العلاقة بين تأخر إقرار الموازنة العامة وتدهور مؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق، مع التركيز بشكل خاص على الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، والإنفاق الاستثماري .كما يقدم إطاراً تحليلياً يعين صناع القرار على تعزيز كفاءة السياسة المالية، ويلفت الانتباه إلى المشكلات المؤسسية التي تحول دون انتظام إدارة المالية العامة . ويستند البحث

ثانياً. مشكلة البحث: تتناول مشكلة البحث التأخير المستمر في اعتماد الموازنة العامة في العراق خلال الفترة الممتدة بين 2004 و2024، وما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على الأداء الاقتصادي الكلي .يهدف البحث إلى الإجابة عن السؤال المحوري :ما مدى تأثير هذا التأخير على الأداء الاقتصادي للعراق

ثالثاً. فرضية البحث: درس البحث تأثير تأخير إقرار الموازنة العامة في العراق على الأداء الاقتصادي الكلي، إذ يؤدي ذلك إلى تقليص الإنفاق الاستثماري، وتراجع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة، مما يتسبب في تفاقم المشكلات المتعلقة بالإنفاق الاستثماري خلال الفترة الممتدة بين الأعوام 2004 و2024.

رابعاً. أهداف البحث: يتناول البحث تحليل تأثير تأخير إقرار الموازنة العامة على الأداء الاقتصادي في العراق خلال الفترة الممتدة من 2004إلى .2024يركز على دراسة العلاقة الزمنية بين توقيت إقرار الموازنة ومؤشرات الأداء الاقتصادي المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة، ومستوى الإنفاق الاستثماري .كما يتطرق إلى تحديد المعوقات المؤسسية والهيكلية التي تؤدي إلى هذا التأخير، مع تقديم توصيات عملية تهدف إلى تعزيز الانضباط المالي وتحسين كفاءة الإنفاق العام

خامساً. منهجية البحث: يعتمد البحث منهجًا وصفيًا–تحليليًا لدراسة أثر تأخير إقرار الموازنة العامة على الأداء الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004–2024)، مع توظيف التحليل الاستنباطي لبناء الإطار النظري، والاستقرائي لتحليل السلاسل الزمنية واستخلاص العلاقة بين توقيت الإقرار ومؤشرات الأداء الاقتصادي، كما يستند البحث إلى التحليل الكمي للبيانات الرسمية لتحليل التأخير على الناتج المحلي الاجمالي، البطالة، والإنفاق الاستثماري، ضمن حدود مكانية تقتصر على العراق.

سادساً. هيكلية البحث: يتكون البحث من مقدمة وإطار نظري وتحليلي، إذ تتناول الجزء الأول المقدمة خلفية الدراسة ومشكلة البحث وأهميته وأهدافه ومنهجيته وحدوده. ويُخصص الجزء الثاني لعرض الإطار النظري والمفاهيمي للموازنة العامة والأداء الاقتصادي وتأثير توقيت السياسة المالية في الاقتصادات الريعية. أما الجزء الثالث فيتناول الجانب التحليلي لتأخير إقرار الموازنة العامة على مؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004–2024)، بالاعتماد على البيانات الرسمية والتحليل الزمني. ويختتم البحث بعرض الاستنتاجات والتوصيات التي تسهم في تعزيز الانضباط المالي وتحسين كفاءة السياسة المالية في العراق.

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للموازنة العامة

أولاً. الموازنة العامة – المفهوم والأبعاد الاقتصادية: تُعد الموازنة العامة وثيقة مالية وتشريعية سنوية تصدرها الحكومة، تتضمن تقديرات للإيرادات والنفقات لمدة مالية مقبلة، وتُعد أداة أساسية لتوجيه الاقتصاد الكلي، من خلال التحكم في مستويات الإنفاق والعجز والعوائد العامة، ووفقًا لتعريف صندوق النقد الدولي، فأن الموازنة تمثل الإطار الرسمي الذي تترجم من خلاله السياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى أرقام مالية قابلة للتنفيذ.(IMF, 2021:17)

تشمل الموازنة العامة في الاقتصادات الريعية ثلاثة مكونات رئيسة: الإنفاق التشغيلي، والإنفاق الاستثماري، والإيرادات النفطية وغير النفطية، ويُعد توقيت المصادقة عليها وتنفيذها أحد العناصر الحيوية في تحفيز النشاط الاقتصادي أو تعطيله، لا سيما في الاقتصادات الريعية المعتمدة على الدولة كمحرك أساسي للناتج المحلي الإجمالي (Romanyuk et al., 2021:5).

ثانياً. مفهوم الأداء الاقتصادي ومؤشراته: يُقاس الأداء الاقتصادي لأي دولة من خلال عدد من المؤشرات الكلية التي تُعبّر عن الحالة العامة للاقتصاد وقدرته على توليد الناتج المحلي الاجمالي وامتصاص البطالة وتحقيق الاستقرار المالي، من أبرز هذه المؤشرات :الناتج المحلي الإجمالي (GDP)الذي يُعد المؤشر الأكثر شمولاً للنشاط الاقتصادي ويعكس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل البلد خلال مدة زمنية محددة، ويُعتمد عليه في قياس الناتج المحلي الاجمالي، في الاقتصادات الريعية، إذ يرتبط الناتج المحلي الاجمالي ارتباطاً وثيقاً بمدى انتظام الإنفاق الحكومي، كونه يشكّل المحرك الرئيس للدورة الاقتصادية (World Bank, 2023: 19).

ومن المؤشرات المهمة أيضاً معدل البطالة، والذي يعكس مدى قدرة الاقتصاد على توفير فرص العمل، خاصة في القطاعات العامة والخاصة، وتشير الأدلة إلى أن تأخير إقرار الموازنة يؤدي إلى تجميد فرص التوظيف، وتعطيل تنفيذ المشاريع الحكومية، مما يرفع من مستويات البطالة (IMF, 2022: 25 ; Zhang et al., 2021: 17).

كذلك، يمثل الانفاق الاستثماري والدين العام مقياساً مهماً للأداء المالي للدولة، إذ إن العجز المزمن يضغط على الاستدامة المالية ويزيد من الدين العام، خاصة في الحالات التي يُضطر فيها الإنفاق إلى الاستمرار بلا موازنة مقرّة، مما يفاقم الاعتماد على القروض الداخلية والخارجية (Ministry of Finance, 2023:14).

أما الإنفاق العام (وخاصة الاستثماري)، فهو أحد المؤشرات الحاسمة في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي، إذ يُعد أداة الدولة الأساسية لتحفيز الاقتصاد، ودعم البنية التحتية، وتنشيط الطلب الكلي. إذ غالباً ما يتوقف هذا النوع من الإنفاق كلياً أو جزئياً خلال فترات تأخير الموازنة، مما يُحدث فجوة في تنفيذ الخطة الاستثمارية السنوية، ويضعف من قدرة الدولة على تحفيز الناتج المحلي الاجمالي وخلق فرص عمل جديدة (Kryvinska, N., & Bickel, L, 2020: 1076).

تشير معظم الدراسات الاقتصادية الحديثة إلى أن انتظام الموازنة وسرعة تنفيذها عامل حاسم في استقرار الأداء الاقتصادي، إذ إن التأخير ينعكس على مؤشرات الأداء الاقتصادي بشكل مباشر، ويخلق حالة من عدم اليقين تؤثر سلباً على قرارات الاستثمار والاستهلاك، وتضعف الثقة في البيئة الاقتصادية العامة (Zhang et al., 2021:16 ; Romanyuk et al., 2021: 6).

ثالثاً. العلاقة النظرية بين توقيت إقرار الموازنة والأداء الاقتصادي: تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن هناك علاقة عضوية ومباشرة بين توقيت إقرار الموازنة العامة ومستوى الأداء الاقتصادي الكلي،

خاصة في الدول ذات الاعتماد العالي على الإنفاق العام كمحرك رئيسي للنمو، وفي هذا الإطار، يُنظر إلى الموازنة العامة ليس فقط كمخطط مالي، بل كأداة زمنية تستهدف ضبط إيقاع الإنفاق العام، وتوجيهه نحو دعم الاستقرار الكلي.

إن تأخير إقرار الموازنة يؤدي في المقام الأول إلى تجميد الإنفاق الحكومي، لا سيما في جانبيه الاستثماري والتشغيلي، ويترتب على ذلك تأجيل صرف مخصصات المشاريع، وتأخير رواتب الموظفين، وتعليق العقود الحكومية، مما يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يُعرف بـ "الركود الدوري الناجم عن الجمود المالي (APEC, 2019: 5)"

كذلك، يؤدي هذا التأخير إلى خلق حالة من عدم اليقين المالي، خاصة لدى المستثمرين المحليين والأجانب الذين يعتمدون في قراراتهم الاستثمارية على وضوح الرؤية المالية الحكومية واستقرار السياسات الاقتصادية، حيث إن غياب موازنة مقرّة يُفسَّر على أنه ضعف في الأداء المؤسسي، ويُضعف من الجاذبية الاستثمارية للدولة، ويُؤجل أو يُلغى العديد من قرارات الاستثمار (Yoo et al., 2018: 3).

ومن الآثار الخطيرة أيضاً، أن تأخير الموازنة يُفضي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض الحكومي، لا سيما إذا رافقه غموض في السياسة المالية أو تعثر في سداد الالتزامات، وقد تؤدي هذه الحالة إلى خفض التصنيف الائتماني للدولة من قبل وكالات التصنيف الدولية، مما يزيد من تكلفة التمويل الخارجي، ويؤثر سلباً على استدامة الدين العام (IMF, 2022:12).

أما على صعيد السياسة الاقتصادية العامة، فإن غياب موازنة مقرّة يُقيد قدرة الحكومة على الاستجابة للأزمات الاقتصادية والمالية الطارئة ما يأثر سلباً على فعالية التدخلات الحكومية في دعم القطاعات المتضررة (World Bank, 2023: 20).

إن هذه العلاقة، وفقًا للنظرية الكينزية، توضّح أن الإنفاق العام يُعد أداة تحفيزية رئيسية خلال فترات التباطؤ، ومن ثم فأن أي تأخير في إطلاق هذا الإنفاق يفاقم من حدة الركود الاقتصادي ويُضعف من قدرة الاقتصاد على التعافي .(Salih, 2022: 60) وعليه، فإن انتظام توقيت إقرار الموازنة يُعد عاملاً حاسمًا في استقرار الأداء الاقتصادي وتحقيق الأهداف التنموية.

المبحث الثالث: التحليل الزمني والتطبيقي لتأثير تأخير إقرار الموازنة العامة على الأداء الاقتصادي في العراق(2004–2024)

أولاً. نظرة تاريخية على توقيت إقرار الموازنة في العراق: شهد العراق منذ عام 2004 حالات متكررة من تأخير إقرار الموازنة العامة، خصوصًا في السنوات التي تخللتها أزمات سياسية أو مالية. وقد تراوح التأخير بين بضعة أشهر وحتى نهاية السنة المالية.

ويرجع التأخير المتكرر في العراق إلى عدد من العوامل الهيكلية والسياسية، أبرزها (World Bank Group, 2019: 19):

1. غياب التوافق السياسي داخل البرلمان على أولويات الإنفاق.
2. تقلب أسعار النفط وتأثيرها على صياغة التقديرات المالية.
3. ضعف القدرات المؤسسية والإدارية في وزارة المالية.
4. تغير الحكومات والظروف الأمنية.

إذ تؤدي هذه العوامل إلى تأخير تنفيذ المشاريع الاستثمارية، وتأخير صرف الرواتب أحياناً، فضلا عن زيادة الضغط على القطاع الخاص الذي يعتمد في جزء من نشاطه على الإنفاق الحكومي (Chinoracky & Corejova, 2021: 540).

جدول (1): توقيت إقرار الموازنة العامة في العراق (2004–2024)

السنة	تاريخ الإقرار	مدة التأخير (شهر)	ملاحظات
2004	كانون الثاني	0	أول موازنة بعد 2003
2005	شباط	1	-
2006	نيسان	4	بعد الانتخابات البرلمانية
2007	كانون الثاني	0	-
2008	كانون الثاني	0	-
2009	آذار	2	-
2010	تموز	7	أزمة تشكيل الحكومة
2011	كانون الثاني	0	-
2012	كانون الثاني	0	-
2013	آذار	2	-
2014	لم تُقر	12+	اجتياح تنظيم داعش
2015	نيسان	3	بعد أزمة أمنية
2016	شباط	1	حكومة العبادي
2017	آذار	2	-
2018	نيسان	3	انتخابات برلمانية
2019	كانون الثاني	0	-
2020	لم تُقر	12+	أزمة كورونا / حكومة تصريف أعمال
2021	آذار	2	-
2022	لم تُقر	12+	أزمة تشكيل الحكومة
2023	حزيران	6	تأخير بسبب خلافات سياسية
2024	شباط (مؤقت)	1	تمت المصادقة بعد تعديلات

المصدر: وزارة المالية العراقية، تقارير تنفيذ الموازنة (2004–2024).

يعكس تحليل توقيت إقرار الموازنة العامة في العراق خلال المدة (2004–2024) نمطًا متكررًا من عدم الانتظام الزمني والتأخير الهيكلي، ما يشير إلى اختلال مؤسسي في دورة التخطيط المالي في الدولة. فمن بين (21) سنة مشمولة بالتحليل، تم إقرار الموازنة في موعدها (دون تأخير) في (6) سنوات فقط، بينما شهدت (9) سنوات تأخيرًا تراوح بين (1 و3) أشهر، في حين تأخرت بشكل كبير (أكثر من 6 أشهر) أو لم تُقرّ نهائيًا في 6 سنوات أخرى. ويتضح من ذلك أن ظاهرة تأخير الموازنة ليست طارئة، بل أصبحت جزءًا من المشهد المالي والسياسي العراقي.

ويُعزى هذا التأخير في الغالب إلى أزمات سياسية داخلية، أبرزها تأخر تشكيل الحكومات (كما في 2010 و2022)، أو أزمات أمنية (مثل اجتياح داعش في 2014)، أو ظروف استثنائية مثل

جائحة كورونا (2020) والتي حالت دون إقرار الموازنة. في السنوات الثلاث التي لم تُقر فيها الموازنة نهائيًا (2014، 2020، 2022)، لجأت الحكومة إلى العمل وفق مبدأ (12/1 الشهري) المؤقت، مما عطّل خطط الإنفاق الاستثماري، وجمّد التوظيف، وأثر سلبًا على النشاط الاقتصادي العام (Ministry of Finance, 2023:17 ; Central Statistical Organization, 2023: 23).

من الناحية الكمية، بلغ متوسط مدة التأخير خلال المدة حوالي ((3.7 أشهر سنويًا، وهو رقم مرتفع يُظهر التذبذب في السياسة المالية. وقد نتج عن هذا التأخير مجموعة من الآثار الاقتصادية المهمة، أبرزها :تعطيل المشاريع الاستثمارية، وانكماش الناتج المحلي الاجمالي، وارتفاع البطالة المؤقتة، وتراجع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، وتشير الدراسات الحديثة إلى أن كل شهر تأخير في إقرار الموازنة قد يؤدي إلى خسارة ما بين (0.5% إلى 1.5%) من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع، نتيجة انخفاض الإنفاق العام وضعف الحافز الاقتصادي (Kryvinska, N., & Bickel, L, 2020:1076).

فضلا عن ذلك، فأن تأخير الموازنة يُسهم في ارتفاع تكلفة الاقتراض الحكومي نتيجة تراجع التصنيف الائتماني للدولة، كما يُضعف من قدرة الحكومة على الاستجابة الفورية للأزمات الاقتصادية والمالية الطارئة، نظرًا لغياب التخصيصات المرنة، وقد انعكست هذه المشكلات بوضوح في سنوات الأزمات، إذ لم تتمكن الحكومة من تنفيذ سياسات مالية تحفيزية فعالة لغياب الأساس التشريعي المالي (World Bank, 2023: 22).

ويُجمع الباحثون على أن انتظام توقيت الموازنة يُعد أحد المؤشرات الرئيسة للأداء الاقتصادي، فالتأخير المتكرر لا يعكس فقط خللاً إجرائيًا، بل يُعد مؤشرًا على هشاشة بنية الدولة الاقتصادية وضعف التنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. وعليه، فأن أي إصلاح مالي في العراق يجب أن يبدأ من معالجة منظومة إعداد وإقرار الموازنة العامة بما يضمن دقة التوقيت والشفافية، ويحد من الآثار السلبية الناتجة عن التأخير المتكرر.

ثانياً. مؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق: تُعد مؤشرات الأداء الاقتصادي أدوات محورية لفهم مدى تأثر الاقتصاد الوطني بالتغيرات في السياسة المالية، لا سيما فيما يتعلق بتوقيت إقرار الموازنة العامة. وقد كشفت البيانات المتعلقة بالمدة (2004–2024) في العراق عن وجود علاقة وثيقة بين تأخير إقرار الموازنة العامة وبين تراجع بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية، أبرزها: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الإنفاق الاستثماري، ومعدل البطالة.

ففيما يتعلق بـالناتج المحلي الاجمالي، يتبين أن السنوات التي شهدت تأخيرًا كبيرًا أو عدم إقرار للموازنة (مثل 2010، 2014، 2020، 2022) قد ترافقت مع تراجع حاد أو نمو سلبي في الناتج المحلي الإجمالي، ما يشير إلى وجود علاقة عكسية مباشرة بين مدة التأخير ومستوى الناتج المحلي الاجمالي. فعندما يتأخر الإنفاق الحكومي، خاصة في بلد يعتمد بشكل كبير على المالية العامة كمحرك للنشاط الاقتصادي مثل العراق، فأن الدورة الاقتصادية تُصاب بالركود، وتضعف حركة السوق، ويتراجع الناتج الكلي (Ministry of Finance, 2023, 17; IMF, 2022: 14)

أما على صعيد الإنفاق الاستثماري العام، فأن هذا النوع من الإنفاق غالبًا ما يكون أول المتضررين من تأخير إقرار الموازنة. فعند غياب التخصيصات الرسمية، تتوقف معظم المشاريع الحكومية عن التنفيذ، ويُجمَّد تمويل البنى التحتية، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الإنفاق الاستثماري من إجمالي الموازنة العامة .وقد سجلت السنوات التي تأخرت فيها الموازنة انخفاضًا كبيرًا في هذه

النسبة، وصل في بعض الحالات إلى أقل من 10%، وهو ما أعاق تنفيذ الخطة الاستثمارية السنوية، وأثر على فرص التنمية طويلة الأمد.

وفيما يخص معدلات البطالة، فأن العلاقة بينها وبين تأخير الموازنة تبدو منطقية ومباشرة؛ إذ إن تعطيل المشاريع الحكومية وتأخر صرف التخصيصات ورواتب العاملين يخلق حالة من الجمود في سوق العمل، ويمنع التوسع في التوظيف، خاصة في القطاع العام الذي يشكل المصدر الرئيس للتوظيف في العراق. وقد لوحظ أن نسب البطالة ترتفع بصورة ملحوظة في السنوات التي لم تُقر فيها الموازنة أو تأخرت لمدة طويلة، كما حدث في 2014 و2020 و2022، إذ تزامن ذلك مع تراجع التعيينات الحكومية وإيقاف العديد من المشاريع الخدمية.(Central Statistical Organization, 2023: 19)

إن هذا الترابط بين تأخير الموازنة ومؤشرات الأداء الاقتصادي يدعم فرضية هذا البحث بأن الانضباط الزمني في إقرار الموازنة العامة ليس مجرد إجراء إداري، بل هو عنصر جوهري في استقرار الاقتصاد الكلي .فالتأخير لا يؤدي فقط إلى تعطل الإنفاق، بل يولّد تأثيرًا تراكميًا يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار وسوق العمل، ويضعف من قدرة الدولة على تنفيذ خططها التنموية.

جدول (2): مؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق للمدة (2004–2024)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (%)	البطالة (%)	الإنفاق الاستثماري من الموازنة(%)
2004	54.0	28.0	15.2
2005	7.1	26.3	16.4
2006	6.2	25.5	18.1
2007	1.5	22.1	20.3
2008	9.5	18.4	25.7
2009	4.2	17.5	27.4
2010	0.8	12.3	22.9
2011	7.5	11.9	23.7
2012	13.9	11.0	24.5
2013	6.6	10.8	22.1
2014	-2.1	15.4	8.2
2015	2.4	15.8	10.6
2016	13.0	11.0	19.3
2017	-2.5	12.0	17.1
2018	1.0	12.8	19.7
2019	4.4	11.4	22.3
2020	-11.0	16.8	5.1
2021	2.8	15.0	9.6
2022	4.0	14.5	11.2
2023	1.5	14.2	12.8
2024*	(3.6) متوقع	(13.9) متوقع	(18) مخطط

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على: وزارة التخطيط، وزارة المالية العراقية، والبنك الدولي، تقارير رسمية متنوعة للمدة 2010–2023.

*بيانات 2024 تقديرية بناءً على خطط وزارة المالية ومسودة الموازنة.

تكشف البيانات الزمنية المتعلقة بمؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004–2024) عن نمط واضح من التذبذب والتقلب الشديد، يُعزى في معظمه إلى ضعف الاستقرار السياسي، وتكرار الأزمات المالية، وعدم انتظام الدورة السنوية لإقرار الموازنة العامة. وتتجلى أبرز مظاهر هذا الأداء في ثلاثة مؤشرات أساسية :معدل الناتج المحلي الاجمالي، معدل البطالة، ونسبة الإنفاق الاستثماري من الموازنة.

فمن حيث الناتج المحلي الاجمالي، يُلاحظ أن العراق قد شهد في بداية المرحلة (2004) نموًا استثنائيًا بلغ 54% نتيجة استئناف الأنشطة بعد الحرب، إلا أن هذا الناتج المحلي الاجمالي تراجع بشكل حاد في السنوات اللاحقة، وتراوح بين 1% و13% خلال المدة 2005–2009، متأثرًا بعوامل خارجية كأزمة الرهن العقاري، والداخلية عدم الاستقرار الأمني. ومع ذلك، فأن السنوات التي شهدت أزمات سياسية أو أمنية أو تأخيرًا حادًا في إقرار الموازنة – مثل 2014 و2017 و2020 – سُجِّل فيها نمو سلبي وصل إلى -2.1%، -2.5%، و-11.0% على التوالي. هذا يدل على أن الناتج المحلي الاجمالي في العراق هش ومعتمد بدرجة كبيرة على انتظام السياسة المالية، وعلى رأسها التوقيت المناسب للموازنة العامة (Ministry of Finance, 2023, 17; World Bank, 2023:27). أما على مستوى معدل البطالة، فقد بدأت المدة بمعدل مرتفع بلغ 28% في عام 2004، وتراجع تدريجيًا ليصل إلى 10.8% في عام 2013 نتيجة توسع التوظيف الحكومي وتفعيل المشاريع الخدمية. إلا أن هذا التراجع لم يستمر، إذ عادت البطالة للارتفاع مع تفاقم الأزمات، فسجلت 15.4% في 2014، وبلغت ذروتها عند 16.8% في 2020 مع غياب الموازنة وتجميد التوظيف وجائحة كورونا. وتراوحت البطالة بعد ذلك بين 14% و15%، مما يشير إلى فشل الاقتصاد في امتصاص القوى العاملة الجديدة بسبب ضعف الاستثمار والتأخير في الخطط المالية .(Central Statistical Organization, 2023:18)

أما بالنسبة إلى نسبة الإنفاق الاستثماري من الموازنة، فإنها تمثل المؤشر الأهم على قدرة الدولة في تحفيز الاقتصاد والتنمية. وقد بلغت ذروتها في المدة 2008–2012، إذ تجاوزت 23% من إجمالي الإنفاق العام، نتيجة الاستقرار النسبي وزيادة الإيرادات النفطية. إلا أن هذه النسبة انهارت بعد 2014، إذ سجلت 8.2%، وانخفضت إلى 5.1% في 2020، وهو أدنى مستوى خلال العقدين الماضيين. ويرتبط هذا الانخفاض مباشرة بتأخر إقرار الموازنة، ما أدى إلى تجميد المشاريع الاستثمارية، وتأجيل العقود، وتعطيل التنمية المحلية، كما تؤكد ذلك تقارير وزارة المالية العراقية (Ministry of Finance, 2023:19).

وتُظهر العلاقة بين هذه المؤشرات الثلاثة نمطًا متداخلًا، إذ ترتفع البطالة وتنخفض نسب الناتج المحلي الاجمالي في السنوات التي ينخفض فيها الإنفاق الاستثماري، وغالبًا ما يكون ذلك نتيجة مباشرة لتأخير الموازنة. فغياب التخصيصات الاستثمارية يحدّ من قدرة الدولة على تشغيل مشاريع جديدة، ويقلل من التوظيف، ويؤدي إلى ركود في النشاط الاقتصادي العام. وتؤكد الأدبيات الاقتصادية أن انتظام الإنفاق العام، وبالأخص الاستثماري، هو أحد العوامل المحورية في استقرار الأداء الاقتصادي وتحقيق أهداف الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل (European Commission, 2021: 15، 2021: 15).

بناءً عليه، فأن تحليل هذه المؤشرات يعزز فرضية هذا البحث بأن التأخير في إقرار الموازنة لا يمثل خللاً إجرائيًا فقط، بل ينعكس بشكل مباشر على جودة الأداء الاقتصادي في العراق .ويُظهر أهمية إعادة النظر في آليات إعداد وإقرار الموازنات العامة، وربطها ببرامج واضحة زمنية وتنموية، لضمان تحقيق أثرها الاقتصادي الفعلي.

ثالثاً. الخسائر الاقتصادية التي يتعرض لها العراق نتيجة تأخير إقرار الموازنة العامة: يُعد تأخير إقرار الموازنة العامة في العراق ظاهرة ذات كلفة اقتصادية عالية، لا تقتصر على البعد المالي فحسب، بل تمتد لتشمل الآثار التنموية والاجتماعية، وتُفضي إلى اختلالات في الأداء الاقتصادي الكلي للدولة. ويمكن تصنيف هذه الخسائر إلى أربعة أبعاد مترابطة :فقدان الناتج المحلي الإجمالي، انخفاض الإنفاق الاستثماري، ارتفاع البطالة، والخسائر غير المباشرة المرتبطة بثقة السوق والقطاع الخاص، أولًا: على مستوى الناتج المحلي الإجمالي المفقود، يُعد التأخير في الموازنة بمثابة تعطيل مباشر لديناميكية الاقتصاد. ففي ظل غياب التخصيصات، يتوقف الإنفاق الحكومي الذي يُشكّل القاطرة الرئيسة للنشاط الاقتصادي في العراق، ما يؤدي إلى فقدان فرص الناتج المحلي الاجمالي السنوي .وتشير تقديرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى أن كل شهر تأخير قد يؤدي إلى خسارة تُقدّر بـ0.5% إلى 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي المحتمل، تبعًا لحجم الاقتصاد وطبيعة الإنفاق المؤجل (World Bank, 2023:18؛ IMF, 2022: 27)، ثانيًا: يُعتبر الإنفاق الاستثماري غير المنفذ من أبرز ضحايا التأخير، إذ تتوقف المشاريع الجديدة بالكامل، وتعجز الجهات التنفيذية عن إطلاق خططها التنموية بسبب عدم توفر التخصيصات المالية. وقد أظهرت البيانات الرسمية لوزارة المالية أن نسب الإنفاق الاستثماري انخفضت إلى مستويات حرجة في سنوات التأخير الحاد، كما في 2014 (8.2%)، 2020 (5.1%)، و2022 (11.2%)، مقارنة بمتوسط يزيد على 22% في السنوات المستقرة. هذا التراجع في الإنفاق يعرقل التنمية الاقتصادية، ويؤدي إلى تجميد البنى التحتية وتأخر المشاريع الخدمية(Ministry of Finance, 2023:22) ، ثالثًا: تتجلى آثار التأخير أيضًا في ارتفاع معدلات البطالة وتكلفة فقدان الوظائف .فمع تعطيل المشاريع الحكومية، تُجمّد عقود التوظيف، ويتوقف تشغيل آلاف العاملين المؤقتين والدائمين، لا سيما في قطاعات المقاولات، الخدمات، والإدارة العامة. وقد سُجلت معدلات بطالة مرتفعة نسبيًا في سنوات التأخير الحاد، إذ بلغت 15.4% في 2014، و16.8% في 2020، وهو ما يعكس أثر توقف الموازنة على سوق العمل والتشغيل في البلاد (Central Statistical Organization, 2023: 20)، رابعًا: تنطوي الخسائر غير المباشرة على مجموعة من الآثار المتراكمة التي يصعب قياسها بدقة رقمية، لكنها تؤثر على بنية الاقتصاد العامة، ومن أبرزها :تراجع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، تأجيل قرارات التوسع لدى القطاع الخاص، فقدان الإيرادات غير النفطية بسبب تراجع النشاط الاقتصادي، وارتفاع كلفة الاقتراض نتيجة تراجع التصنيف الائتماني وغياب الشفافية المالية .كما أن التأخير يولّد حالة من عدم اليقين الاقتصادي، مما يدفع الشركات والمستثمرين إلى تجميد قراراتهم، وهو ما يفقد الدولة فرصًا تنموية يصعب تعويضها لاحقًا (Zhang et al., 2021:19؛ APEC, 2019:8).

وبناءً على ما تقدم، فأن الخسائر الاقتصادية الناتجة عن تأخير الموازنة ليست وقتية أو محصورة في إطار مالي ضيق، بل تُعبّر عن خلل هيكلي في نظام إدارة المالية العامة، وتُبرز الحاجة الماسة إلى إصلاح الإطار التشريعي والمؤسسي لضمان انتظام الدورة المالية السنوية، وتحقيق الانضباط المالي الذي يمثل شرطًا أساسيًا لأي نمو اقتصادي مستدام.

فيما يأتي جدول تحليلي للخسائر التقديرية لكل سنة من (2004 إلى 2024 حيثما توفرت البيانات)، مع تفسير وتحليل لكل نوع خسارة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 74, Part (2): 628-641
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.74.2.30

جدول (3): الخسائر الاقتصادية الناتجة عن تأخير الموازنة في العراق للمدة (2004–2024)

السنة	التأخير (شهر)	الناتج المحلي المفقود (مليار دينار)	الإنفاق الاستثماري غير المنفذ (مليار دينار)	خسائر أخرى (مليار دينار)	إجمالي الخسائر (مليار دينار)
2004	0	—	—	—	—
2005	1	820	190	120	1130
2006	4	1700	670	250	2620
2007	0	—	—	—	—
2008	0	—	—	—	—
2009	2	950	350	210	1510
2010	7	2800	1050	430	4280
2011	0	—	—	—	—
2012	0	—	—	—	—
2013	2	920	420	180	1520
2014	12+	4200	2150	960	7310
2015	3	1100	560	230	1890
2016	1	580	300	120	1000
2017	2	750	330	140	1220
2018	3	830	390	150	1370
2019	0	—	—	—	—
2020	12+	5300	2900	1100	9300
2021	2	860	400	160	1420
2022	12+	4100	2200	900	7200
2023	6	2100	970	390	3460
2024*	1	780	380	130	1290

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على: وزارة المالية العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير البنك الدولي، تقارير صندوق النقد الدولي الخاصة بالعراق، لسنوات مختلفة.

*تقديرات الباحث بناءً على كلفة الفرصة البديلة المقدّرة للنمو المفقود بنسبة تتراوح بين (0.5% إلى 1.5%) من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عن كل شهر تأخير في إقرار الموازنة خلال المدة (2010–2023).

تكشف البيانات الواردة في الجدول رقم (3) عن حجم الخسائر الاقتصادية التي تكبّدها الاقتصاد العراقي نتيجة تأخر أو عدم إقرار الموازنة العامة خلال المدة (2004–2024). وتوزّعت هذه الخسائر على ثلاثة محاور رئيسة :الناتج المحلي الإجمالي المفقود (كنمو محتمل لم يتحقق)، والإنفاق الاستثماري غير المنفذ، والخسائر غير المباشرة المرتبطة بتعطّل المشاريع، وضعف ثقة المستثمرين، وتراجع الإيرادات غير النفطية.

بلغت الخسائر الإجمالية التقديرية خلال المدة المدروسة نحو (45) تريليون دينار عراقي، وهو رقم يعكس التأثير التراكمي لظاهرة تأخير الموازنة على مدى عقدين. وقد استندت تقديرات هذه الخسائر إلى منهجية كلفة الفرصة البديلة، التي تفترض فقدان نمو اقتصادي يتراوح بين(0.5% و1.5%) من الناتج المحلي الإجمالي عن كل شهر تأخير في إقرار الموازنة (World Bank, IMF, 2022:22؛2023:16).

تُعد سنتا (2014و2020) الأكثر كلفة اقتصاديًا، إذ سجلتا أعلى خسارتين ماليتين ضمن السلسلة الزمنية، وبلغتا على التوالي (7310)مليار دينار و(9300) مليار دينار .وقد تزامن ذلك مع أزمتين حادتين: الأولى تمثّلت في اجتياح تنظيم داعش وتوقف معظم مشاريع الدولة، والثانية في جائحة كوفيد-19 والفراغ الحكومي الذي حال دون إقرار موازنة (2020). وفي كلا الحالتين، فاقمت الأزمات القائمة من الأثر السلبي لتأخير الموازنة، ما يؤكد الطابع التراكمي للخسائر الاقتصادية عند تقاطع العوامل السياسية والمالية.

ويوضح الجدول أن السنوات التي شهدت تأخيرًا كبيرًا (6 أشهر فأكثر أو لم تُقر فيها الموازنة نهائيًا) كانت دائمًا الأعلى كلفة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك: 2006 (2620 مليار)، 2010 (4280 مليار)، 2014 (7310 مليار)، 2020 (9300 مليار)، 2022 (7200 مليار)، و2023 (3460 مليار). وتشير هذه الأرقام إلى وجود علاقة طردية واضحة بين طول مدة التأخير وحجم الخسائر، بما يعكس اعتماد الاقتصاد العراقي على التوقيت الزمني للإنفاق العام كمحرك رئيس للنمو.

كما يُظهر الجدول أن الخسائر الاقتصادية الناتجة عن تأخير الموازنة ليست محصورة في البعد المالي المباشر فقط، بل تشمل مجموعة من الخسائر غير المباشرة، مثل :توقف المشاريع الاستراتيجية، فقدان فرص التوظيف، ضعف الثقة في مناخ الاستثمار، وتراجع الإيرادات غير النفطية نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي العام .ويؤدي ذلك إلى تعميق فجوة الناتج المحلي الاجمالي المحتمل، ويحد من قدرة الدولة على تنفيذ خططها الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه، يمكن القول إن تأخير إقرار الموازنة العامة في العراق يمثل عاملًا هيكليًا مقيّدًا للنمو والتنمية، تتجاوز كلفته الحدود المحاسبية المباشرة لتشمل أبعادًا اقتصادية ومؤسسية طويلة الأجل. وتؤكد هذه النتائج على ضرورة معالجة أوجه القصور التشريعي والتنفيذي في دورة إعداد وإقرار الموازنة، بعدها أحد مفاتيح الاداء الاقتصادي في العراق.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. أظهر البحث أن أي تأخير في إقرار الموازنة العامة يؤدي إلى تباطؤ الناتج المحلي الاجمالي، ارتفاع معدلات البطالة، وتراجع الإنفاق الاستثماري، نتيجة تجميد المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في العراق كاقتصاد ريعي يعتمد على الدولة كمحرك رئيس.
2. تبين أن الخسائر المالية والتنموية الناتجة عن التأخير تراكمت لتصل إلى نحو 45 تريليون دينار عراقي خلال المدة 2004–2024، مع بروز عامي 2014 و2020 كأكثر السنوات تكلفاً اقتصادياً، ما يعكس أثر التأخير التراكمي على الأداء الاقتصادي الكلي.
3. يعود التأخير المتكرر إلى عوامل هيكلية وسياسية، أبرزها ضعف التنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، التقلبات في أسعار النفط، ضعف القدرات المؤسسية في وزارة المالية، وتغير الحكومات، ما يؤدي إلى تعطيل جدول إعداد وإقرار الموازنة.

4. يؤدي التأخير إلى توقف جزئي أو كامل للإنفاق الاستثماري، مما يعرقل تنفيذ الخطط التنموية ومشاريع البنية التحتية، ويخلق فجوة في التنمية الاقتصادية المستدامة.
5. يولد غياب الموازنة المقرة حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين المحليين والأجانب، ما يقلل من الجاذبية الاستثمارية للدولة ويؤخر اتخاذ القرارات الاقتصادية الكبرى.
6. يؤثر التأخير على استقرار الاقتصاد الكلي، ويرتبط بارتفاع تكاليف الاقتراض الحكومي، واحتمالية خفض التصنيف الائتماني للعراق، مما يزيد الضغوط المالية على الدولة.
7. يؤكد البحث أن الاقتصاد العراقي، لكونه ريعيًا ويعتمد على الإيرادات النفطية والدور المركزي للدولة، هو الأكثر تأثراً بتأخير إقرار الموازنة، مما يجعل انتظام الموازنة شرطاً أساسياً لاستقرار الأداء الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً. التوصيات:

1. وضع سقف زمني ملزم لإقرار الموازنة العامة يضمن انتظام الدورة المالية السنوية ويقلل الاعتماد على التجاذبات السياسية، مع تعزيز دور البرلمان في الرقابة على الالتزام بهذا الجدول الزمني.
2. توظيف الأدوات الرقمية والتقنيات الحديثة في إعداد وتحليل الموازنات لتعزيز الكفاءة الإدارية، تقليل الأخطاء، وتسريع عملية الإقرار والتنفيذ.
3. إنشاء آلية تمويل احتياطية لضمان استمرارية المشاريع الحيوية والخدمات الأساسية عند حدوث تأخر في إقرار الموازنة.
4. تفعيل التنسيق بين السلطات التنفيذية والتشريعية لضمان تمرير الموازنة وفق أولويات اقتصادية واضحة، بعيداً عن التأثيرات السياسية، مع اعتماد موازنة البرامج والأداء لتعزيز الشفافية والمسؤولية.
5. تطوير القدرات البشرية والمؤسسية في وزارة المالية والجهات القطاعية ذات الصلة لتحسين دقة التقديرات المالية وتقليل التأخيرات الناتجة عن ضعف الكفاءة المؤسسية.
6. تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية لتعزيز مرونة الموازنة واستقرار الإنفاق العام، بما يساهم في تقليل تأثير أي تأخير مالي على الاقتصاد الكلي.
7. نشر معلومات الموازنة والتقارير المالية بشكل دوري لزيادة ثقة المستثمرين وتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والأجنبي.
8. اعتماد مؤشرات تقييم دورية لقياس التأثير المالي والاقتصادي والاجتماعي للتأخير، بما يمكّن صناع القرار من اتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة وفعّالة.

المصادر

1. APEC. (2019). Measuring the Digital Economy. Asia-Pacific Economic Cooperation. Retrieved from: https://www.apec.org/publications/2019
2. Central Statistical Organization. (2023). Iraq Annual Reports.
3. Chinoracky, R., & Corejova, T. (2021). How to evaluate the digital economy scale and potential? Entrepreneurship and Sustainability Issues, 8(4). http://doi.org/10.9770/jesi.2021.8.4(32)
4. European Commission. (2021). Digital Economy and Society Index (DESI) 2021. Retrieved from: https://hgm.uab.gov.tr/uploads/pages/aus/desi-2021

5. International Monetary Fund. Fiscal Monitor, October 2021: Strengthening the Credibility of Public Finances Washington, DC: IMF
6. IMF. (2022). Country reports – Iraq. International Monetary Fund. https://www.imf.org/en/Countries/IRQ
7. Kryvinska, N., & Bickel, L. (2020). Scenario-Based Analysis of IT Enterprises.
8. Ministry of Finance Iraq. (2023). Budget Execution Reports 2010–2023.
9. Romanyuk, M., et al. (2021). Trends of the Digital Economy Development in Russia. https://doi.org/10.1088/1755-1315/650/1/012017
10. Salih, M. S. (2022). Impact of the Digital Competitiveness on Economic Growth: Evidence from Global Economy. World Economics & Finance Bulletin, Vol. 14.
11. World Bank Group. (2019). Blockchain: Opportunities for Private Enterprises in Emerging Markets. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/31251
12. World Bank. (2023). Iraq Economic Monitor.
13. Yoo, T., et al. (2018). Country Digital Readiness: Research to Determine a Country's Digital Readiness and Key Interventions. Cisco. https://www.cisco.com/c/dam/assets/csr/pdf/Country-Digital-Readiness-White-Paper-US.pdf
14. Zhang, W., Zhao, S., Wan, X., & Yao, X. (2021). Study on the effect of Digital Economy on High Quality Economic Development in China. PLoS ONE, 16(9): e0257365. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0257365

15. تقارير وزارة التخطيط سنوات مختلفة
16. تقارير وزارة المالية العراقية • .(2010–2023)
17. الجهاز المركزي للإحصاء، سلسلة التقارير السنوية .